



رد فعل السياسة المالية والنقدية جراء الصدمات في أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي

Fiscal and monetary policy response to oil prices shocks in algeria during the period (2001-2021) using VAR model

بوالشعور شريفة

مرابط أميرة*

مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955

مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955

سكيكدة، الجزائر

سكيكدة، الجزائر

ch.bouchaour@univ-skikda.dz

a.merabet@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/18

تاريخ الإرسال: 2023/02/10

ملخص:

هدفت الدراسة لمعرفة رد فعل كل من السياسة المالية والنقدية للصدمات النفطية على المدى القصير والطويل في الجزائر، من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الانفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية وكذلك الأثر على الاحتياطي الإجباري كأداة من أدوات السياسة النقدية، وذلك بصياغة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث تم تحليل التباين VD ودراسة دوال نبضات الاستجابة IRF خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021. وأبرزت نتائج الدراسة أن هناك أثر موجب غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على معدل الاحتياطي الإجباري كما أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة النفقات العامة نتيجة زيادة الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ احتياطي إجباري؛ أسعار نفط؛ نموذج VAR؛ سياسة مالية؛ سياسة نقدية؛ صدمات نفطية.

Abstract :

The study aimed to find out the response of fiscal and monetary policy to oil shocks in the short and long term in Algeria, through studying the impact of oil prices fluctuations on the government expenditure as a tool of fiscal policy, and reserve requirement as a tool of monetary policy. The present study relies on the Vector Autoregressive approach (VAR), where it was analyzed the Variance Decomposition and Impulse Response Function during the period 2001-2021.

The study results showed that there is an indirect positive impact of oil price fluctuations on the requirement reserve rate. And the increase in oil prices leads to an increase in government expenditure as a result of an increase in public revenues.

Key Words: Government expenditure; Requirement reserve; Oil prices; VECTOR Autoregressive model (VAR); Fiscal policy; Monetary policy; Oil shocks.

JEL Classification: E52; E62; Q43 ; C22.

*مرسل المقال: مرابط أميرة (amiramrabet748@gmail.com)



المقدمة:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا حسب التصنيف الذي يقدمه البنك الدولي، إذ يعتبر الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام، وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات (بوالشعور، 2017/2016، صفحة 96)، وحسب ماجاء في النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث لسنة 2022 رقم 60 (بنك الجزائر) فإن نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي بلغت 22.2% في الثلاثي الثاني بينما تشكل الصادرات المنجمية 95% من إجمالي الصادرات في الثلاثي الثالث من سنة 2022 (بنك الجزائر، 2023).

تعتمد الجزائر على مداخل القطاع النفطي بشكل كبير إذ تمثل تلك المداخل المصدر الأول لخزينة الدولة وتعد بذلك أهم مصدر لتمويل نفقاتها. اعتمادها الشديد على القطاع النفطي يجعلها شديدة الحساسية لتقلبات أسعاره التي لا تعرف استقرار فتتعرض للصدمات النفطية التي تنتج عليها آثار مختلفة قد تساهم في تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي في حالة الصدمات الإيجابية التي تتشكل خلال فترات ازدهار أسعار النفط ويكون لها أثر إيجابي على الميزانية العامة للدولة نتيجة ارتفاع إيراداتها البترولية، ولاستعادة التوازن الاقتصادي إثر كل صدمة تلجأ الدولة الجزائرية لتفعيل أدوات السياسة النقدية قصد تحقيق النمو والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي كما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الصدمات النفطية عن طريق السياسة المالية التي تعد دورية حيث تكون توسعية أثناء الصدمات الإيجابية وتكون إنكماشية أثناء الصدمات السلبية.

ومن أهم الصدمات التي مرت بها الجزائر في الزمن الماضي والتي تعرضت لها هي صدمة 2014 و2020، هذه الأخيرة كانت لها انعكاسات وآثار سلبية وخيمة ذلك راجع لظهور وانتشار فيروس كوفيد 19 الذي شكل أزمة صحية عالمية أثرت على معظم القطاعات وأهلكت أغلب اقتصاديات العالم. والجزائر كغيرها من الدول لجأت لإتباع مختلف السياسات الاقتصادية بهدف تقليل تلك الآثار ومحاوله الحفاظ على النمو الاقتصادي وعلاج ما يمكن علاجه من اختلالات ناجمة عن تلك الصدمات النفطية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

إن هدف هذه الدراسة هو إبراز رد فعل كل من السياسة المالية والنقدية للصدمات في أسعار النفط على المدى القصير والطويل، من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الانفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية وعلى الاحتياطي الإجباري كأداة من أدوات السياسة النقدية التي شهدت عدة تعديلات خلال فترة الدراسة في الجزائر.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو رد فعل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية

جراء الصدمات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية إرتأينا لوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على إجمالي النفقات العامة بالجزائر؟
- كيف يكون رد فعل البنك المركزي على تقلبات أسعار النفط؟



فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية على الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية على الاحتياطي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى صياغة نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط والنفقات العامة (كأحد أهم أدوات السياسة المالية)، والاحتياطي الإجمالي (كأحد أدوات السياسة النقدية التي شهدت تغيرات خلال فترة الدراسة في الجزائر)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Vector)، وذلك لإبراز رد فعل كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر للصدمات النفطية، كما تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة أهم الصدمات النفطية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2021 من خلال تتبع تطور أسعار النفط.
- إبراز أثر الصدمات في أسعار النفط على إجمالي النفقات العامة.
- إبراز أثر الصدمات النفطية على الاحتياطي الإجمالي.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الصدمات النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خاصة أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بكونها سياسة مالية دورية، كما سعت السلطات النقدية دائما للحفاظ على مختلف التوازنات الاقتصادية من خلال إبراز وتوضيح أثر الصدمات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على كل من السياستين المالية والنقدية.

منهجية الدراسة: حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق نسلط الضوء على مكوناته ارتأينا لإتباع المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استناد التحليل القياسي في هذه الدراسة إلى نموذج الانحدار الذاتي.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Nemouchi, 2009) بعنوان: **Chocs petroliers et disequilibres**

monetaires en algerie، وقد هدفت هذه الدراسة لتوضيح تأثير تغيرات أسعار المحروقات على عرض النقود حيث منذ سنة 2002 تمثل الموجودات الخارجية المصدر الرئيسي لإصدار النقود و قد توصلت الدراسة من خلال التحليل على أن عرض النقود في الجزائر مقيد بسبب الوضع النفطي حيث يؤدي وضع النفط إلى زيادة أرباح النقد الأجنبي ويكون المعروض النقدي خارجيا لأنه يخضع للعوامل المستقلة للسيولة المصرفية، كما أن عدم القدرة على التصرف على العواقب النقدية للسياسة المالية يحد من فعالية أدوات السياسة النقدية كما توصلت إلى أن الهدف الرئيسي للبلدان المصدرة للنفط هو تحقيق انتقال يعزز الانتقال من إقتصاد توزيعي قائم على الربح إلى إقتصاد إنتاجي متنوع وهذا يتطلب تعزيز تنمية إقتصاد السوق المالي.

- دراسة (Benabed & Benaissa, 2016) بعنوان: **Les effets des fluctuation des prix de pétrole sur le solde budgétaire en algerie, au sein de la**



crise d'endettement souveraine européenne، هدفت الدراسة إلى توضيح أثر صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة الجزائرية مع الأخذ بعين الاعتبار الدول الذين يعانون من أزمة الديون السيادية وقد بينت النتائج أن تأثيرات هذه الأزمة ظهرت جليا في موارد قطاع المحروقات و ثم الإيرادات العامة و الميزانية العامة كما توصلت الدراسة على أن تقلبات أسعار النفط كانت متزامنة مع ظهور اضطرابات في الإيرادات الهيدروكربونية التي تمثل غالبية إيرادات الدولة وتقريبا جميع الصادرات فضلا عن تراكم الإنفاق العام، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري.

- دراسة (Benaissa, 2021) بعنوان: **Les prix du pétrole et l'effet de la politique monétaire sur la PIB et l'inflation en algérie :Modèle bayésien var(x)**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في إقتصاد ريعي كالجائر وقد تم استخدام المتسلسلة الزمنية السنوية من 1980 إلى 2018 لسعر الفائدة و معدل المكافأة في الدراسة معبرا عن أدوات هذه السياسة وتم تقدير نموذجين من طراز Bayesain vecor autoregressive متغير خارجي يمثله أسعار النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية إيجابي وضعيف للغاية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة الأولى، ينخفض بسبب التقلبات في أسعار النفط وعوامل أخرى كما تؤكد استجابة الناتج المحلي الإجمالي والتضخم أن أسعار النفط تؤثر على أدوات السياسة .

- دراسة زرمان & غرددي, 2021 (بعنوان: **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الإستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020**، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في مجابهة الصدمات النفطية الناجمة عن انخيار أسعار المحروقات في الجزائر تم إختيار المنهج الوصفي التحليلي للقيام بالدراسة ومن خلال نتائج تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن هذه المادة شديدة الحساسية لجميع المتغيرات سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو أمنية وحتى صحية مثل ما حدث سنة 2014 و2020 كما أن السياسة المالية تعتبر أداة ناجحة للتصدي للصدمات النفطية.

- دراسة (دحمومي، 2022) بعنوان، تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية مقارنة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، هدفت الدراسة إلى إيضاح وإبراز أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية خلال فترة 1990-2020، من خلال استخدام نهج الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (var) لمعرفة ديناميكية صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية في الجزائر وذلك بالإعتماد على معطيات البنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الوصفي والكمي إلى أن صدمة أسعار النفط الغير متوقعة تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، كما توصلت إلى أن تأثير صدمات أسعار النفط في الجزائر إيجابي في حالة التقلب المرتفع وسلب في حالة التقلب المنخفض.



- دراسة (مومني، هادي، و بن دعاس، 2022) بعنوان: **صدّات أسعار النفط و إجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية و المالية في الجزائر (2000-2020)**، هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر في ظل تواصل تقلبات أسعار النفط، ومن خلال المنهج الوصفي وتحليل الإحصائيات والمؤشرات توصلت الدراسة إلى أن الصدمة النفطية التي تعرضت لها الجزائر سنة 2014 كانت لها انعكاسات سلبية مختلفة على اقتصاد الدولة منها انخفاض في سعر الصرف بالإضافة إلى تسجيل عجز موازني قياسي كما توصي الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد والعمل على ترشيد توجهات السياسة الإنفاقية وحوكمتها.

I. الصدمات النفطية:

تعرف الصدمات النفطية على أنها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، والصدمة النفطية إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير الاقتصادي، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي، وهذا ما يسمى بالأزمات الاقتصادية (دحموي، 2022، صفحة 169).

وقد عرفت الجزائر عدة صدمات نفطية تعرض لها اقتصادها ومن خلال الجدول التالي يمكن إبراز أهمها:

الجدول 01: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001-2021

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر النفط	23.12	24.36	28.1	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر النفط	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	90.29
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر النفط	49.49	40.76	52.43	69.78	64.04	41.47	69.89

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع: https://www.opec.org/opec_web/en

سجلت أسعار النفط العالمية تزايد مستمر خلال الفترة 2001 إلى غاية 2008 تبعت الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي أعقبها انخيار أسعار النفط نهاية 2008 وسنة 2009، لتعاود الارتفاع سنة 2010 وذلك بسبب ارتفاع معدل الطلب على النفط وكذلك تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس ذلك إيجابا على إيرادات الدول العربية التي تعتمد على الربيع النفطي بشكل كبير كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية، ومن خلال الجدول أعلاه تتضح لنا أبرز وأهم الصدمات النفطية التي مرت بها الجزائر من 2011 إلى 2020، إذ يلاحظ انخفاض وتراجع في أسعار النفط سنة 2014 حيث سجلت 90.29 دولار للبرميل مما شكل صدمة نفطية تعرض لها الاقتصاد الجزائري وذلك راجع للأسباب التالية (بن الزين و قرونقة، 2016، صفحة 88):



- ارتفاع سعر الصرف الدولار إلى مستويات قياسية.
- ارتفاع انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا.
- انخفاض الطلب العالمي على الطاقة.
- سياسة الأوبك رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن من خلال تقليص حجم الإنتاج لامتناس الفائض المقدّر ب 2 مليون برميل وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا وإيران.

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية خلال الفترة 2001-2008 سمحت بتحقيق فوائض مالية هامة حيث أدت لزيادة مداخيل الدولة من الجباية البترولية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة وذلك باعتبار ان الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة إلا أن الصدمة النفطية سنة 2014 أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري وخلفت خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة إذ تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر حيث سجلت 14.91 مليار دولار سنة 2015 مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 كما تراجع احتياطي الصرف من 200 مليار دولار إلى 60 مليار دولار بين 2014 وبداية 2015 (زيمان و غردى، 2021، صفحة 230).

بعد فترة من الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط خلال السنوات من 2017 إلى غاية 2019 يلاحظ تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمة نفطية كبرى ناتجة عن تراجع كبير جدا لسعر النفط إذا سجل مايقارب 26.31 دولار للبرميل.

وبعد يوم الإثنين 20 أفريل 2020 "يوما أسودا" في تاريخ صناعة النفط، إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام تكساس الوسيط بنسبة 300% خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت ناقص 37 دولار للبرميل عند التسوية وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأمريكية مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان، وتعتبر أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل، مشيرة على أن هذه الأزمة انتهت بانخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر، وكانت صدمة هائلة للأسواق النفطية (أحميمة و مايدة، 2021، صفحة 56).

وقد كان هذا الانهيار لسعر النفط راجع إلى إنتشار وباء عالمي ما يسمى بفيروس كورونا (كوفيد19) الذي كانت له انعكاسات سلبية عميقة على اقتصاديات العالم بأكمله حيث أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري وبسبب انتشار هذا الفيروس كان هناك تراجع في الطلب العالمي على النفط نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية، وتوقف حركة النقل والطيران عبر العالم بالإضافة لإنخفاض الطلب على المنتجات الطاقوية بنسبة 10% بفعل الركود الذي يشهده النمو الاقتصادي العالمي، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 على أن أوروبا أصبحت بؤرة لوباء كورونا، ومن أسباب الأزمة كذلك القرار الصادر عن السعودية والتي هي أكبر منتج للنفط في العالم، القاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر أبريل 2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق بأكثر من عشرة دولارات (زيمان و غردى، 2021، صفحة 230).



وقد أثرت الأزمة على مختلف القطاعات ومعظمها حيث وفي قطاع النشاطات الحرفية سجلت خسائر قدرت بقيمة 12.07 مليار دج شهريا حسب تحقيقات ميدانية شملت الحرفيين والمؤسسات الحرفية كما قدر الأثر المالي لشركة سوناطراك لتداعيات البواء ب247 مليون دج في الفترة بين 15 مارس و31 ماي، كما سجلت الخطوط الجوية الجزائرية خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 أفريل ب16.31 مليار دج (زرمان و غردي، 2021، صفحة 231).

II. أثر تقلبات أسعار النفط على إجمالي النفقات العامة بالجزائر:

تعتبر الجزائر دولة ريعية كغيرها من الدول المصدرة والمنتجة للنفط إذ تعد المحروقات المكون الرئيسي للمالية العامة، هذا ما جعل نمو اقتصادها متذبذب حيث يتأثر بتقلبات أسعار النفط والصدمات النفطية التي تتعرض لها مما يجعلها تسجل ارتفاع وانخفاض في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وللمحافظة على الاستقرار الاقتصادي تلجأ الدولة للسياسة المالية التي تعد دورية فعندما يكون العرض الكلي اقل من الطلب الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يحصل في الاقتصاد ضغوطات تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة أساليب منها: زيادة الإيرادات العامة من الضريبة، التوسع في اصدار القروض العامة، الحد من الائتمان المصرفي عكس النوع الثاني من السياسة المالية و المتمثل في السياسة التوسعية حيث تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات للرفع من مستوى الطلب من خلال الطرق التالية: التوسع في النفقات العامة، التسريع في سداد جزء من القروض العامة، تخفيض الإيرادات الضريبية (رزاي، 2018، صفحة 201). ومن خلال الجدول رقم 02 يلاحظ أن إجمالي النفقات العامة قد عرف تزايد في الفترة من 2001 إلى 2011، حيث سجلت سنة 2011 حوالي 5853 مليار دينار مقارنة بعام 2001 الذي بلغت فيه قيمة 1321 مليار دينار وهذا راجع لاستمرار تزايد أسعار النفط الذي عرفته تلك الفترة والذي كان نتيجة استمرار النمو الاقتصادي العالمي.

الجدول 02: تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2001-2021)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي النفقات العامة	1321	1550.6	1690.2	1891.9	2052	2453	3108.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي النفقات العامة	4191.1	4246.3	4466.9	5853.6	7058.2	6024.1	6995.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي النفقات العامة	7656.3	7383.6	7282.6	7732.1	7725.5	7823	8112

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من الجريدة الرسمية من وزارة المالية

[/https://www.mf.gov.dz/index.php/fr](https://www.mf.gov.dz/index.php/fr)

وقد شهدت النفقات العمومية الجزائرية تراجعاً بداية من سنة 2013 وسنة 2014 حيث وحسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2014 أنه تم تقليص نفقات الدولة إلى 6995.8 مليار دينار مقارنة بسنة 2012 التي بلغت فيها قيمة النفقات العامة 7085.2 مليار دينار وهذا التقليل كان نتيجة السياسة الانكماشية التي انتهجتها دولة الجزائر



حيث قامت بعدة إجراءات وتدابير شملت الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكرر عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي ومستشفيات) وتقليص الواردات من خلال فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات بالإضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام (زمران و غردى، 2021، صفحة 233). كما كانت السياسة الإنكماشية التي لجأت إليها الدولة آنذاك تمثل رد فعل على الصدمة النفطية الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري سنة 2014.

ومن خلال قانون المالية لسنة 2018 تم رفع إجمالي النفقات العامة على 7732.1 مليار دينار وهذا راجع لتحسن أسعار المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 69.78 دولار أمريكي للبرميل. واستمرت النفقات العامة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى غاية 78.23 مليار دينار في حين يقابلها إنخفاض كبير لسعر برميل النفط سنة 2020 وهذا نتيجة الصدمة النفطية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري وباقي دول العالم والتي ترجع للأزمة الصحية التي عاشها العالم بأسره حيث كان ظهور وانتشار سريع لوباء يدعى فيروس كورونا ما يسمى بكوفيد 19 الذي خلف آثار سلبية عميقة في إقتصاديات العالم. بالرغم من التدخلات التي قامت بها الجزائر وباقي دول العالم من خلال تطبيقها وانتهاجها لسياسة مالية ونقدية للتقليل من إنتشار هذا الوباء على النمو الاقتصادي. إن عملية تزايد الإنفاق ونقصانه مرتبط بالسوق النفطية وذلك لإعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية متمثلا في قطاع المحروقات الذي من خلاله تبنى السياسة الاقتصادية للبلاد (بن الزين و قرونقة، 2016، صفحة 90).

III. أثر تقلبات أسعار النفط على الإحتياطي الإجباري بالجزائر:

إن معدل الإحتياطي الإجباري يقصد به النسبة القانونية التي تلزم المصارف التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية وودائعها لدى البنك المركزي، وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وضبط حجم الإئتمان المقدم من المصارف التجارية (طرايش و بن البار، 2021، صفحة 645)، حيث تكمن أهمية معدل الإحتياطي الإجباري في المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي وحماية البنك من مخاطر السيولة، أيضا تؤدي إلى سلامة السيولة المالية للبنك وتحافظ على مركزه المالي من خلال رفع قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه زبائنه ومتعامليه في مواعيد استحقاقها. كذلك تعزز من ثقة السلطة الرقابية والجمهور المصرفي وغير المصرفي بقدرة البنك المالية في المحافظة على أموال المودعين، لأنها تعتبر بمثابة حاجز أمان لحماية البنك من خطر العجز في السيولة والإفلاس (لعراف، 2021، صفحة 232).

يعتبر الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار النفط وذلك لإعتماد الدولة على مداخيل قطاع المحروقات بشكل كبير مما يؤثر سلبا على الإحتياطي الإجباري في حالة انخفاض أسعار النفط الذي له دور مهم في مواجهة الأزمات العارضة أو التقلبات الدورية في ميزان المدفوعات، فقد عرفت نسبة الإحتياطي الإجباري تحسن واستقرار خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2014 و 2015 تزامنا مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط في نفس الفترة، وقد سجلت نسبة



الاحتياطي الإجباري تراجعاً سنتي 2016 و 2017 حيث انخفضت إلى معدل 4% سنة 2017 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 03 : تطور نسبة الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الإحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الإحتياطي الإجباري	8	8	9	9	11	12	12
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الإحتياطي الإجباري	12	8	4	10	10	3	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (2001-2021) ديسمبر 2008، رقم 10 جوان

2010، رقم 30 جوان 2015، رقم 54 جوان 2021، ص 17. من موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة وانخفاض المعدل هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود (لعراف، 2021، صفحة 234). كما بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري أدنى حد حيث سجلت 3% و 2% سنتي 2020 و 2021 وهذا الانخفاض كان بعد استقرار عرفته خلال السنتين 2018 و 2019، ويرجع تدهور معدل الإحتياطي الإجباري إلى هذه القيمة للصدمة النفطية والإنهيار الكبير في أسعار النفط الناتجة عن الأزمة العالمية الصحية وتفشي وباء كورونا خلال تلك الفترة.

إن هيمنة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، حيث توصل Gregory أن الإكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات، وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي (موزاي، 2018، صفحة 117).



IV. الجانب التطبيقي

1. الطريقة وأدوات الدراسة:

1.1. بيانات الدراسة:

تم استخدام بيانات سنوية لدراسة أثر صدمات أسعار النفط OP على معدل نمو النفقات الحكومية GEXP (كأداة من أدوات السياسة المالية)، والاحتياطي الإجمالي RR (كأداة من أدوات السياسة النقدية)، وقد تم الحصول على بيانات أسعار النفط من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، بينما تم الحصول على بيانات النفقات الحكومية من الموقع الرسمي لوزارة المالية، بينما تم تحصيل بيانات الاحتياطي الإجمالي من مختلف نشرات البنك المركزي الجزائري لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2021

2.1. أدوات الدراسة:

لتقدير الأثر الديناميكي لصدمات أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر تم تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive) VAR، كما تم تحليل التباين (Variance Decomposition)، ودوال نبضات الاستجابة (Impulse Response Function) IRF. وقبل ذلك تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test (ADF) واختبار فيلب-بيرون (Phillips-Perron (PP).

3.1. نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسة السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$GEXP_{1,t} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^p \beta_{1,i} GEXP_{1,t-i} + \sum_{i=0}^p \theta_{1,i} RR_{1,t-i} + \sum_{i=0}^p \delta_{1,i} OP_{1,t-i} + \varepsilon_{1t} \dots (03)$$

$$RR_{1,t} = \alpha_2 + \sum_{i=1}^p \beta_{2,i} RR_{1,t-i} + \sum_{i=0}^p \theta_{2,i} GEXP_{1,t-i} + \sum_{i=0}^p \delta_{2,i} OP_{1,t-i} + \varepsilon_{2t} \dots (04)$$

حيث أن GEXP معدل نمو النفقات الحكومية (كأداة من أدوات السياسة المالية)، RR الاحتياطي الإجمالي، OP أسعار النفط بالدولار الأمريكي، و $\beta_i, \theta_i, \delta_i$ تبرز الأثر قصير المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، p تعبر فترة الإبطاء للمتغير التابع، ε يمثل حد الخطأ العشوائي. وللحصول على نتائج اختبار النموذج والاختبارات الأولية لبيانات الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية Eviews_12 في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

2. نتائج اختبار الاستقرار:

تعتبر معرفة طبيعة السلاسل الزمنية هل هي مستقرة Stationary أم غير مستقرة Nonstationary من أهم مراحل إجراء الدراسة القياسية، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على اختبارين، وهما اختبار ديكي-فولر الموسع (Dickey and Fuller, 1979)، واختبار فيلب-بيرون (Phillip-Perron, 1988). وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) (Obben, 1998، صفحة 144)



الجدول رقم (4): نتائج اختبار الاستقرار لديكي-فولر (ADF test):

المتغيرات	t المحسوبة لاختبار ديكي فوللر الموسع ADF					
	وجود قاطع و متجه (trend and Intercept)		عدم وجود قاطع أو متجه (Non)		وجود قاطع (Intercept).	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
OP	-3.767**	-4.824***	-3.748**	-4.521**	-3.454***	-4.988**
GEXP	-1.316	-3.629**	-2.370	-3.256	-1.598	-3.824***
RR	-1.173	-4.777***	0.070	-6.583***	-0.290	-5.002***

*** عند مستوى معنوية 1% ** عند مستوى معنوية 5% * عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E-views07.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الاستقرار فيليب-بيرون (PP test):

المتغيرات	اختبار فيليب بيرن Pp					
	وجود قاطع و متجه (trend and Intercept)		عدم وجود قاطع أو متجه (Non)		وجود قاطع (Intercept)	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
OP	-3.656**	-6.616***	-3.499*	-6.144***	-3.402***	-6.748***
GEXP	-1.260	-3.295**	-1.840	-3.787**	-1.534	-3.444***
RR	-1.690	-3.743**	-0.119	-6.943***	-0.546	-3.826***

*** عند مستوى معنوية 1% ** عند مستوى معنوية 5% * عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E-views07.

حسب النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) فان نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي-فولر الموسع (ADF) كانت متوافقة مع نتائج اختبار جذر الوحدة لفيلب بيرون (PP) لكل من OP و RR حيث أبرز هذا الاختبار أيضا ان متغير سعر النفط OP مستقر المستوى بالنسبة للنماذج الثلاث أي أنه متكامل من الدرجة 0، كما أظهرت نتائج هذا الاختبار أن السلاسل الزمنية لكل من متغيرة الانفاق الحكومي (GEXP) والاحتياطي الإجباري (RR) غير مستقر في المستوى ومستقر من الدرجة الأولى، بينما لم تكن نتائج اختبار فيليب بيرون متوافقتا مع اختبار ديكي فولر الموسع بالنسبة للانفاق الحكومي، حيث يشير اختبار ديكي-فولر الموسع أن GEXP غير مستقر في المستوى، لكنه مستقر في الفرق الأول في حالة وجود قاطع، وفي حالة عدم وجود قاطع أو ثابت، بينما لم يكن مستقرا في حالة وجود قاطع ومتجه في المستوى أو حتى عند الفرق الأول، بينما أبرز اختبار

فيليب يرن أن GEXP مستقر عند الفرق الأول بالنسبة للنماذج الثلاث أي أنه متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$. وعموماً يمكن القول أن متغيرات النموذج متكاملة من الرتبة 1 $I(1)$ ، ومن الرتبة 0 $I(0)$.

3. نتائج تحديد فترات الابطاء المثلي VAR Lag Order Selection Criteria:

من خلال هذا الاختبار تم تحديد فترات الابطاء المناسبة في نموذج VAR والتي تعطي أقل قيمة لمؤشرات AIC، SC و HQ فان فترة الابطاء المثلي لمتغيرات الدراسة (RR, GEXP, OP)، تقدر ب فترتين زمنيتين، كما هو مبين في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): نتائج اختبار تحديد فترات الابطاء المثلي.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RR GEXP OP
Exogenous variables: C
Date: 12/03/22 Time: 20:52
Sample: 2001 2021
Included observations: 19

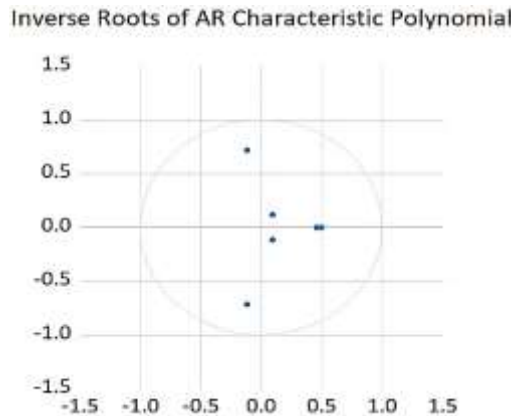
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	5.797490	NA	0.000150	-0.294473	-0.145351	-0.269235
1	20.83598	23.74499*	8.07e-05*	-0.930104*	-0.333616*	-0.829154*
2	23.01356	2.750627	0.000181	-0.211954	0.831899	-0.035293

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات E-views07.

وحسب Juselius (Juselius, 2006, p. 51) حتى نقوم باختبار دوال نبضات الاستجابة واختبار تحليل مكونات التباين يجب التأكد من تحقق استقرار النموذج، وذلك من خلال تطبيق اختبار الجذور متعددة الحدود (Roots of Characteristic Polynomial) وطبقا لهذا الاختبار فان النتائج تكون مستقرة اذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، وبمعنى آخر لا يوجد أي جذر يقع على حد دائرة الوحدة.

الشكل رقم (1): اختبار استقرار الأخطاء.



المصدر: مخرجات E-views07.



يوضح الشكل أعلاه بأن النموذج المقدّر يحقق شروط الاستقرار، إذ أن جميع الجذور تقع دائرة الوحدة، أي أن جميع المعاملات أصغر من الواحد. ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

4. نتائج تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

تختلف الأهمية النسبية في المدى القصير والطويل لأثر المتغيرات التوضيحية في النموذج، وبهدف إيجاد مقدار التباين في التنبؤ لمتغيرات الدراسة الناجم عن مختلف الصدمات، والتي تعزى لخطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج الVAR، تم تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7): نتائج تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة الاحتياطي الإجباري RR.

Variance Decomposition of RR:				
Period	S.E.	OP	RR	GEXP
1	0.186512	0.376446	99.62355	0.000000
2	0.249773	9.865832	88.79509	1.339076
3	0.261327	14.20216	82.97943	2.818417
4	0.267115	13.82623	79.70685	6.466923
5	0.269947	13.64704	78.35413	7.998829
6	0.271233	13.89361	78.08977	8.016618
7	0.271425	13.92079	78.01385	8.065358
8	0.271663	13.90278	77.91332	8.183894
9	0.271745	13.89841	77.90912	8.192472
10	0.271774	13.90824	77.89967	8.192091

المصدر: مخرجات E-views07.

الجدول رقم (8): نتائج تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة الانفاق الحكومي GEXP.

Variance Decomposition of GEXP:				
Period	S.E.	RR	GEXP	OP
1	0.205485	6.650593	93.34941	0.000000
2	0.268641	29.79041	54.89409	15.31549
3	0.278718	33.44110	51.50163	15.05727
4	0.292642	33.67812	50.56286	15.75902
5	0.297575	35.68252	49.04735	15.27013
6	0.299657	35.59172	48.61198	15.79631
7	0.301374	36.22768	48.11182	15.66050
8	0.301791	36.13358	48.11691	15.74951
9	0.302368	36.31688	47.94797	15.73515
10	0.302437	36.30727	47.94139	15.75134

المصدر: مخرجات E-views07.

من خلال قيمة الانحراف المعياري في الجدول رقم 07 والجدول رقم 08، فإن مقدار آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة لباقي متغيرات النموذج منخفضة.

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء VDCs الموضحة في الجدول رقم 7 يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث على الاحتياطي الإجباري RR تتعلق بصدمات في متغير الاحتياطي الإجباري نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث تسهم الصدمات في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بالاحتياطي الإجباري ذاته بنسبة 99.62%.

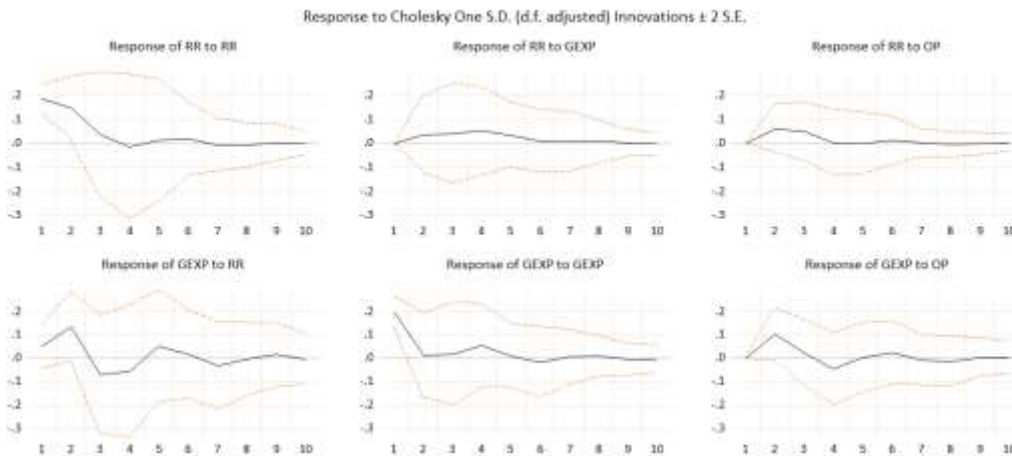


خلال فترة توقع واحدة ثم تتراجع إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى نسبة 77.89% في فترة تنبؤ عشر فترات في المستقبل. وعليه فإن الصدمات في الاحتياطي الإجباري تفسر التباين في خطأ التنبؤ في الاحتياطي الإجباري ذاتها في الأجلين القصير والطويل. في حين تساهم أسعار النفط OP في تفسير خطأ التباين للاحتياطي الإجباري في المدى البعيد ولكن بنسبة ضئيلة بلغت 13.90% في فترة التنبؤ العاشرة. بينما لا يسهم الإنفاق الحكومي في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للاحتياطي القانوني إلا بنسبة هامشية لم تتجاوز 8.19% كأقصى قيمة لها خلال فترة التنبؤ العاشرة. ومن خلال الجدول (08) وحسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء VDCs الموضحة فيه يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث على الإنفاق الحكومي GEXP تتعلق بصدمات في متغير الإنفاق الحكومي نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث تساهم الصدمات في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بالإنفاق الحكومي ذاته بنسبة 93.34% خلال فترة توقع واحدة ثم تتراجع إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى نسبة 47.94% في فترة التنبؤ لعشر فترات في المستقبل، وعليه فإن الصدمات في الإنفاق الحكومي تفسر التباين في خطأ التنبؤ في الإنفاق الحكومي ذاتها في الأجلين الطويل و القصير، في حين تساهم أسعار النفط في تفسير خطأ التباين للإنفاق الحكومي في المدى البعيد، ولكن بنسبة ضئيلة بلغت 15.75% في فترة التنبؤ العاشرة، بينما يساهم الإحتياطي الإجباري في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للإنفاق الحكومي بنسبة 36.30% كأقصى قيمة لها خلال فترة التنبؤ العاشرة.

5. اختبار دوال نبضات الاستجابة Impulse-Response Functions:

لإبراز اتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج، تم استخدام دوال نبضات الاستجابة، والتي تسمح بتحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد اتجاه العلاقة، إذ تبين دوال نبضات الاستجابة استجابة متغير في متجهات الانحدار الذاتي VAR لتغير متغير آخر بنسبة 1%، والشكل التالي يوضح استجابة كل من التضخم الاحتياطي الإجباري (كأداة من أدوات السياسة النقدية) واجمالي النفقات العامة (كأداة من أدوات السياسة المالية) للتقلبات في سعر النفط في نموذج VAR واتجاه العلاقة.

الشكل رقم (2): دوال نبضات الاستجابة.



المصدر: مخرجات E-views07.



يوضح الشكل أعلاه استجابة كل من معدل الاحتياطي الإجمالي، ومعدل نمو النفقات العامة، للتقلبات في سعر النفط على مدى عدد من الفترات الزمنية إذ يمثل المحور الأفقي عدد السنوات التي مرت بعد حدوث التقلبات ويمثل المحور الرأسي نسبة الاستجابة للمتغيرات سالبة أو موجبة للتغير بنسبة مئوية واحدة في سعر النفط.

كما هو موضح بالشكل فإنه لا توجد أي استجابة للتغير المفاجئ في سعر النفط لكل من معدل الاحتياطي الإجمالي، ومعدل نمو النفقات العامة خلال السنة الأولى بينما كانت الاستجابة موجبة خلال السنة الثانية لمعدل الاحتياطي الإجمالي ولكن ضعيفة، وتستمر على طول فترة التنبؤ، ليختفي الأثر خلال السنة الرابعة. أي أن حدوث صدمة مقدارها 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي بنسبة 0.063033 بالمئة (أنظر الملحق رقم 02) خلال السنة الثانية، أي أن أثر أسعار النفط على معدل الاحتياطي الإجمالي (كأداة من أدوات السياسة النقدية) أثر غير مباشر، كما كانت الاستجابة موجبة لصدمة في النفقات العامة وتظهر خلال السنة الثانية.

أما بالنسبة لاستجابة معدل نمو النفقات العامة للصدمة في سعر النفط فهي موجبة بشكل متوافق مع التوقعات الاقتصادية، أي أن زيادة أسعار النفط ستؤدي إلى زيادة النفقات العامة نتيجة زيادة الإيرادات العامة، والتغير في سعر النفط بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة معدل نمو النفقات العامة انطلاقاً من السنة الثانية بنسبة تقدر ب 0.105133 %، ثم تستمر هذه الاستجابة الموجبة لفترة قصيرة، ثم يظهر أثر سلبي خلال السنة الرابعة يقدر ب 0.042413 %، ليختفي الأثر على المدى الطويل.

الخاتمة:

تعد الجزائر من الدول الريعانية التي تتميز بالتبعية المطلقة لقطاع المحروقات، إذ تتأثر بالصدمة النفطية التي تتعرض لها نتيجة تقلبات في أسعار النفط، حيث تؤثر تلك الصدمات على مختلف السياسات الإقتصادية منها السياسة المالية والسياسة النقدية، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تلك الصدمات النفطية على السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وباعتبار متغير الإنفاق الحكومي يمثل السياسة المالية ومتغير الاحتياطي الإجمالي يمثل السياسة النقدية، كذلك تم الاعتماد في الدراسة القياسية على اختبارين وهما اختبار "ديكي فوار" و"فيلب بيرن" بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2001-2021.

نتائج الدراسة:

- اتباع الجزائر سياسة انكماشية أواخر سنة 2014 وسنة 2015 نتيجة الصدمة النفطية التي تعرضت لها إثر انهيار في أسعار النفط.
- وجود علاقة طردية إيجابية بين متغيرات الدراسة (OP و RR) و (OP و GEXP). حيث أن خلال فترات الإزدهار تكون أسعار النفط مرتفعة مما يؤدي لزيادة النفقات العامة نتيجة زيادة الإيرادات العامة، كذلك بالنسبة لمعدل الاحتياطي الإجمالي خلال الصدمات النفطية الموجبة التي تكون أسعار النفط فيها مرتفعة، فعند ارتفاع



أسعار النفط بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي بنسبة 0.063033 بالمئة في المدى القصير.

○ اعتماد الجزائر على قطاع النفط كقطاع معين واحد لتمويل خزينتها يجعل من اقتصادها رهين لسلوكه في السوق النفطية والعالمية.

○ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية على الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5% حيث أن هناك أثر موجب على المدى القصير غير مباشر، ثم يصبح الأثر سالب على المدى المتوسط ويختفي على المدى الطويل وهذا يتوافق مع التوقعات الاقتصادية. حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة المداخل الحكومية، وتتميز السياسة المالية في الجزائر بكونها سياسة مالية دورية وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات خلال فترات الازدهار.

○ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على الإجمالي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%. حيث أن هناك أثر موجب على المدى القصير غير مباشر ثم يختفي على المدى المتوسط حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة مداخل الدولة، وتتميز السياسة النقدية في الجزائر بكونها سياسة نقدية توسعية خلال فترات الإزدهار وهذا ما يؤدي إلى تحسن في معدل الإجمالي الإجمالي.

الإقتراحات و التوصيات:

- الابتعاد عن التبعية النفطية من خلال اللجوء للتنوع الاقتصادي ، وذلك من خلال الإعتماد على باقي القطاعات، خاصة الاهتمام بقطاع الصناعة و الزراعة وتدعيم الشباب للنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تحديد استراتيجية جديدة من أجل العمل على ترشيد النفقات الحكومية.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التنوع الاقتصادي كدولة الإمارات العربية.
- تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- محاولة تنوع مصادر تمويل خزينة الدولة عن طريق ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخفيف من حدة الصدمات النفطية.

قائمة المراجع:

- أحيممة، خ &، مايدة، م. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد 19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020) مجلة الإقتصاد و التنمية المستدامة , 56, (02), 04.
- بن الزين، ح &، قرونقة، و (2016). ديسمبر. (أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية. 88, (03).
- بوالشعور شريفة. (2017/2016). تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر). أطروحة دكتوراه، 96. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة، عنابة -الجزائر.

- دهمومي، و .(02 05, 2022). تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية مقارنة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة .(1990-2020) مجاميع المعرفة. 164-180, 08(01),
- رزاي، س , 2018). ديسمبر .(أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر بعد إنخيار أسعار النفط .(2000-2015)المدير. 201, 07),
- زرمان، م & ، غودي، م .(30 06, 2021). السياسة المالية و دورها في مجابهة الصدمات النفطية و تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014و2020 Revue algérienne d'économie et gestion, 15(01), 223-246.
- طرايش، م & ، بن البار، ا , 2021). جوان 01 .(دراسة العلاقة السببية بين معدل الإحتياطي الإلزامي و الإئتمان المصرفي في الجزائر باستخدام سببية جرانجر للفترة .(2004-2017) مجلة آفاق علمية. 645, 03),
- لعراف، ف .(2021). قياس أثر التغير في معدل الإحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017 .مجلة آفاق للعلوم. 234, 06(02),
- موزاي، ع .(2018). تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر .مجلة الإقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة. 117, 06(02),
- مومني، ا.، هادي، ص & ، بن دعاس، ز .(2022). صدمات أسعار النفط و إجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية و المالية في الجزائر(2000-2020)، .مجلة الدراسات التجارية و الإقتصادية المعاصرة. 05(01),
- Benabed, M., & Benaissa, A. (2016, 04 01). Les effets des fluctuation des prix de pétrole sur le solde budgétaire en algerie, au sein de la crise d'endettement souveraine européenne. Les agregats des connaissances, 2(1), 5-14.
- Benaissa, A. (2021, 4 25). Les prix du pétrole et l'effet de la politique monétaire sur la PIB et l'inflation en algérie :Modèle bayésien var(x). Revue Agrégats des Connaissances, 07(01), 896-913.
- Juselius, K. (2006). The Co integrated VAR Model: Methodology and Applications. (O. U. Press, Éd.)
- Nemouchi, F. (2009, juin). Chocs petroliers et desequilibres monetaires en algerie. Revue sciences humaines, B(31), 5-16.
- Obben, J. (1998). The demand for money in Brunei (Vol. 02). (A. E. Journal, Éd.)
- Opec.Org. (2022, novembre). Récupéré sur : https://www.opec.org/opec_web/en/.
- [https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uac t=8&ved=2ahUKEwiMiLyPprD-AhUGAcAKHV_oCFoQFnoECBEQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bank-of-algeria.dz%2Far%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B1%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A9%](https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uac t=8&ved=2ahUKEwiMiLyPprD-AhUGAcAKHV_oCFoQFnoECBEQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bank-of-algeria.dz%2Far%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B1%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A9)



الملاحق

الملحق رقم 01

Vector Autoregression Estimates
Date: 12/03/22 Time: 20:56
Sample (adjusted): 2003 2021
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	RR	GEXP	OP
RR(-1)	0.733250 (0.30351) [2.41591]	0.702398 (0.33438) [2.10058]	-1.378392 (0.37510) [-3.67478]
RR(-2)	-0.113082 (0.34913) [-0.32389]	-0.255247 (0.38465) [-0.66358]	0.205248 (0.43148) [0.47568]
GEXP(-1)	0.147538 (0.40656) [0.36290]	-0.015862 (0.44791) [-0.03541]	-0.587818 (0.50245) [-1.16991]
GEXP(-2)	0.225843 (0.41168) [0.54858]	0.247084 (0.45356) [0.54476]	0.634707 (0.50879) [1.24749]
OP(-1)	0.277654 (0.21426) [1.29589]	0.463095 (0.23605) [1.96183]	0.191068 (0.26479) [0.72158]
OP(-2)	-0.099799 (0.20207) [-0.49388]	-0.164365 (0.22262) [-0.73831]	-0.148927 (0.24973) [-0.59635]
C	0.263863 (0.31678) [0.83295]	-0.381293 (0.34901) [-1.09251]	1.120737 (0.39150) [2.86267]
R-squared	0.463511	0.491295	0.620101
Adj. R-squared	0.195267	0.236942	0.430151
Sum sq. resids	0.417443	0.506690	0.637587
S.E. equation	0.186512	0.205485	0.230504
F-statistic	1.727944	1.931548	3.264557
Log likelihood	9.311609	7.470961	5.287949
Akaike AIC	-0.243327	-0.049575	0.180216
Schwarz SC	0.104624	0.298376	0.528167
Mean dependent	0.859181	0.055330	0.102562
S.D. dependent	0.207913	0.235235	0.305351
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.07E-05	
Determinant resid covariance		1.78E-05	
Log likelihood		23.01356	
Akaike information criterion		-0.211954	
Schwarz criterion		0.831899	
Number of coefficients		21	



الملحق رقم 02

Response of RR:			
Period	RR	GEXP	OP
1	0.186512 (0.03026)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.148505 (0.06669)	0.039656 (0.08020)	0.063033 (0.04970)
3	0.039248 (0.12844)	0.041853 (0.10358)	0.051118 (0.06070)
4	-0.013430 (0.15052)	0.053402 (0.09247)	0.005144 (0.06830)
5	0.015582 (0.12682)	0.035687 (0.06654)	0.002230 (0.06450)
6	0.019707 (0.07488)	0.010686 (0.06622)	0.013893 (0.04950)
7	-0.004680 (0.05529)	0.007567 (0.06250)	0.005012 (0.02865)
8	-0.005293 (0.04592)	0.009464 (0.04473)	-0.003432 (0.02607)
9	0.005720 (0.03759)	0.003341 (0.02760)	0.000845 (0.02280)
10	0.002497 (0.02422)	-0.000519 (0.02209)	0.003052 (0.01684)

الملحق رقم 03

Response of GEXP:			
Period	RR	GEXP	OP
1	0.052992 (0.04635)	0.198535 (0.03221)	0.000000 (0.00000)
2	0.136715 (0.07364)	0.014137 (0.08994)	0.105133 (0.05624)
3	-0.066926 (0.12667)	0.019808 (0.10963)	0.025380 (0.07072)
4	-0.053512 (0.14120)	0.057388 (0.08811)	-0.042413 (0.07688)
5	0.052493 (0.11888)	0.011410 (0.06733)	0.005091 (0.07507)
6	0.019033 (0.09330)	-0.014801 (0.07472)	0.025737 (0.06725)
7	-0.030738 (0.09328)	0.006875 (0.05772)	-0.006294 (0.05357)
8	-0.002305 (0.07776)	0.011203 (0.04330)	-0.010973 (0.05241)
9	0.017133 (0.06896)	-0.003645 (0.03387)	0.006463 (0.04120)
10	-0.002549 (0.05331)	-0.003763 (0.02939)	0.004629 (0.03413)